الفصل التاسع
الإعلام الآلى ودور الفكر المحاسبي في الإعصار المالي

الفصل التاسع
الإعلام الآلى ودور الفكر المحاسبي في الإعصار المالي

تعد المحاسبة علم اجتماعي تطورت لتلبية احتياجات االانسان في تنظيم معاملاته المالية وعملياتة الاقتصادية، ولهذا العلم مبادئ وقواعد وأحكام تبحث في الوقائع التي يتضمنها النشاط الاقتصادي والاجتماعي، والمحاسبة كنظام يهدف الى تحديد وقياس وعرض المعلومات الاقتصادية بشكل يمكن الاطراف ذات العلاقة من الحكم على الامور المالية للمنشأة وأتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة بين البدائل المتاحة، من خلال القوائم المالية(الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية' وقائمة حقوق الملكية) التي تمثل مخرجاته، فالاسواق المالية والمساهمين والمستثمرين والمقرضين تعتمد على البيانات المالية كأساس لقراراتها، ولكي يعتمد عليها يجب أن تعد وفق مبادئ أو أسس أو معايير تجعلها غير مضللة. هذه المبادئ أو الاسس تمثل نتاج النظرية المحاسبية التي تخضع للتقييم والتعديل إذا دعت الظروف الى ذلك، فهي جاءت لتلبي حاجات الاطراف المعنية بأمور المشروع الاقتصادي، وقد ترتب على ذلك الى تطوير نظريات محاسبية متعددة ترسم الاطار العام الذي يحكم الطرق والاجراءات المتبعة في اثبات العمليات المالية وفي اعداد القوائم المالية، التي تؤدي أغراض معينة تختلف بأختلاف الجهات المستفيدة من هذه القوائم.

شهد العالم خلال العقود الماضية انهيارات مالية في كبرى الشركات وخاصة في الدول المتقدمة كشركة انرون Enron وورلدكم للاتصالاتWorldCom.....الخ، كما شهد العالم إعصاراً مالياً في خريف ٢٠٠٨م بدأ في الولايات المتحدة الامريكية وانتقلت عداوه الى الاسواق المالية لمختلف دول العالم، ولا شك أن الفكر المحاسبي السائد يتحمل جزءاً من المسؤولية عن هذه الانهيارات والازمات ، وتعد الممارسات المحاسبية المتحيزة من جانب الإدارة المسؤول الأول عن نقص الشفافية والافصاح وعدم الاهتمام

بتطبيق المبادئ المحاسبية الملائمة واظهار بيانات ومعلومات لا تعبر عن حقيقة الاوضاع المالية للمشروعات الاقتصادية.

والواقع أن الفكر المحاسبي لم يكن منعزلاً عن البيئة الاقتصادية والمالية التي نعيش فيها، ففي بداية عصر الرأسمالية الحرة لم تكن الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي، وكانت المبادئ الاقتصادية تخدم المشروع كوحدة محاسبية، واعتمدت النظرية المحاسبية مبدأ التكلفة التاريخية من خلال افتراض استمرار المشروع وكان التركيز على قياس أصول المشروع أكثر من التزاماته (القاضي وحمدان، ٢٠٠٧ ص:٢٦- ٥٦).

وقد أدت الثورة الصناعية وما تلاها من منافسة شديدة بين الشركات المساهمة الصاعدة إلى حدوث الكساد الكبير عام ١٩٢٩م وما تلاه من إفلاس الكثير من الشركات التي اعتمد بعضها على قيم مضللة لأصولها مما عرض مهنة المحاسبة للخطر وأدى إلى تعديل النظرية الاقتصادية السائدة في ذلك الوقت على يد الاقتصادي البريطاني كينز، الذي سمح ببعض التدخل المحسوب للدولة في الشأن الاقتصادي عن طريق تمويل المشروعات العامة والمساهمة بتشغيل نسبة من العمالة الفائضة التي أدت التكنولوجيا التي أفرزتها الثورة الصناعية إلى جعلها عاطلة عن العمل.

أما على الصعيد المحاسبي فقد أسس مجمع المحاسبين الأمريكيين العديد من اللجان والهيئات لتطوير مبادئ أو معايير المحاسبة المالية والزم مدققي الحسابات بالاعتماد عليها عند بيان رأيهم في عدالة الإفصاح في القوائم المالية المنشورة، وهكذا بدا التخلي عن النظرية التقليدية التي استهدفت أصول المشروع بغض النظر عن المجتمع المالي من مستثمرين ومقرضين، فنشأ مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل في الأصول المتداولة ، انطلاقاً من مصلحة المستثمرين في السوق المالي الذي أدى بدوره إلى صياغة المدخل المعياري لنظرية المحاسبة أساساً للقياس والإفصاح المحاسبي الذي عمم استخدامه من خلال المعايير المحاسبية المحلية، ثم من خلال معايير المحاسبة

الدولية International Accounting Standards (IAS) منذ ١٩٧٣ التي آلت إلى معايير التقارير المالية الدولية International Financial Report Standards (IFRS) وصارت معتمدة في كافة دول العالم، وفق ما يمكن تسميته بالمدخل المعياري.

إلا أن التقدم التكنولوجي وما آل إليه من ثورة المعلومات والعولمة، أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية من خلال سيطرة الشركات متعددة الجنسيات وزيادة أعداد العاطلين عن العمل واتساع دائرة الفقر، فلم يعد التدخل المحسوب من قبل الدولة كافياً لإعادة إنعاش الاقتصاد الرأسمالي مما مهد لظهور النظرية النقدية على يد الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة شيكاغو الذي اعتبر كمية النقود الموجودة في المجتمع من خلال معدلات الفائدة كافية لتحريك النشاط الاقتصادي والتنبؤ بتصرف المستثمرين والمستهلكين في المجتمع، وقد تم تبني هذا الاتجاه في الولايات المتحدة ثم في الدول الصناعية السبع وهكذا صارت النظرية النقدية هي المهيمنة على الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر.

وقد أغرت نظرية فريدمان كتاب مدرسة روشيستر Rochester في نظرية المحاسبة الذين دعوا إلى النظرية الإيجابية في المحاسبة Positive Accounting Theory التي نبذت النظرية المعيارية Normative Theory التي أهتمت بتحديد ما يجب أن يكون وليس ماهو كائن، وبالتالي يعتمد المحاسبين على قرارات وتعليمات يجب اتباعها دون منهج علمي يربط القرار بظروف اتخاذه، وقد حاولت النظرية الإيجابية تفسير الطرق والمبادئ والمعايير المحاسبية المستخدمة في أنها تخدم الإدارة من خلال نظرية المدير الوكيل.

وقد حل الإعصار المالي في خريف ٢٠٠٨م وأدى إلى نشؤ ازمة مالية عالمية، انعكست على الأسواق المالية وفقدت الشركات جزءاً كبيراً من قيمة اسهمها، ولقد تبنت الولايات المتحدة نفس الحلول النابعة من نفس

المدخل ألا وهي ضخ المزيد من النقود لزيادة رؤوس أموال الشركات المتعثرة من بنوك وغيرها. وإن العودة إلى بعض البنوك والشركات المتعثرة تشير إلى أن اتباع المدخل الإيجابي أدى إلى منح بعض المدراء عمولات ومكافآت ومزايا كبيرة، وإن حصولهم على هذه المبالغ كان من خلال التوصل إلى نتائج مضللة مشفوعة بتقرير مدققي الحسابات، المبنية اساساً على المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً Generally Accepted Accounting Principle (GAAP) أو (IFRS).

نحاول في هذه الدراسة بيان دور الفكر المحاسبي في الإعصار المالي الراهن وذلك من خلال التركيزعلى النظرية الإيجابية التي تسيطر على الفكر المحاسبي بصورة عامة وعجز هذه النظرية عن حل مشكلات المجتمع المالية في الوقت الحاضر.

مشكلة الدراسة

تعد المحاسبة وسيلة من وسائل الاتصال للمتعاملين مع الوحدات الاقتصادية ، إذ تلبي احتياجاتهم من المعلومات المالية والاقتصادية، فهي تتصل اتصالا وثيقا في الاقتصاد ، حيث يرتبط كل من المحاسبة والاقتصاد بالثروة والدخل، فالمحاسبة تركز على الناحية التطبيقية بينما الاقتصاد يركز على الناحية النظرية، فالمعايير المحاسبية المطبقة في القياس والإفصاح المحاسبي تدرس بعناية، وهناك العديد من الاطراف مهتمة فيها وتتأثربنتائج تطبيقها، فهي معنية بتطوير المعايير من خلال التأثير على واضعي المعايير وممارسة ضغوطات من اجل تطوير او تعديل او الغاء تنسجم مع اطراف معينة من مستخدمي القوائم المالية وان تطبيق تلك المعايير له نتائج اقتصادية هامه تعود على القطاعات المختلفة في اقتصاديات المجتمع.

ونتيجة لتزايد عولمة التجارة والاعمال والاسواق المالية انتقلت عدوى الانهيارات والازمات المالية الى معظم دول العالم، مما ادت الى حدوث خسائر مالية عالية وارتفاع مستمر لمؤشرات البطالة والتضخم والفقر وضياع حقوق

اصحاب المصالح وخاصة المستثمرين الحاليين، وفقدان الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية للوحدات الاقتصادية، وقد يعزى محاسبياً للمرونة الممنوحة للإدارة العليا في اختيار وتطبيق بدائل السياسات المحاسبية في ممارساتها سواء في عمليات القياس والأفصاح. ما تحاول الدراسة الحالية الإجابة على التساؤلات الأتي:

١. مدى تأثر الفكرالمحاسبي المعاصر بالنظرية الايجابية في الاقتصادية ؟

٢. ما هو دور الفكر المحاسبي المطبق في الممارسات الحالية للوحدات الاقتصادية في الأزمات المالية ؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف الاتية:

١- التعرف على العوامل المسببة للإعصار المالي ٢٠٠٨.

٢- التعرف على الفكر المحاسبي بعد الثورة الصناعية .

٣- التعرف على الفكر المحاسبي في ظل الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين.

٤- التعرف على دور المدخل المعياري في الفكر المحاسبي.

٥- التعرف على النظرية الايجابية في الاقتصاد والمحاسبة ودورها في الأزمات المالية.

أهمية الدراسة

بعد تزايد الفضائح والانهيارات المالية وافلاس العديد من الشركات الكبرى ، وتعاظم الخسائر التي تكبدها المستثمرون وحالات الارباك في الاسواق المالية العالمية بسب انخفاض اسعار الاسهم المتسارع نتيجة عولمة الاسواق المالية وحركة رؤوس الاموال بين الدول ، والقصور في معالجة أزمة الإعصار المالي من قبل القادة السياسين في معظم دول العالم وخاصة الدول الرأسمالية، وقد أشارت الصحافة المالية الى العديد من الاسباب التي تقف وراء هذا الإعصار المالي ، كغياب الشفافية والوضوح والتغاضي عن

الاخطاء، وتضخيم الانجازات وتقديم أرقام وهمية عن ارباح خيالية ساهمت في رفع اسعار اسهم تلك الشركات في الاسواق المالية دون مبررات اقتصادية فعلية، وتواطؤ شركات المحاسبة والتدقيق مع مسؤلي هذه الشركات ، وتوسع دائرة الفساد بين المسئولين الكبار في هذه الشركات وتقديم الرشاوي لمسئولين حكومين . لذلك جاءت هذه الدراسة لتبين الدور الفكري للنظرية المحاسبية في الإعصار المالي، وذلك من خلال التركيز على ممارسات الشركات لعمليات القياس والافصاح. فالشركات مطالبة بتطبيق معايير محاسبية في عملياتها من اجل توفير معلومات محاسبية لمستخدميها من الاطراف ذوي العلاقة لتساعدهم باتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة ، الا أن المعايير المحاسبية المطبقة اعطت مرونة لإدارة الوحدات الاقتصادية في اختيار وتطبيق بدائل في طرائق(سياسات) القياس والافصاح المحاسبي ، ويرجع تفضيل الإدارة لطريقة محاسبية معينة على نتائج تطبيقها على منفعتهم الاقتصادية، وفي هذه الحاله قد يمثل نوعا من اغتنام الفرص بالنسبة للإدارة. تبنى الفكر المحاسبي المدخل الايجابي في شرح وتفسير الممارسات المحاسبية التي تعتمدها الادارة والتنبؤ بالممارسات المتوقعة منها.

أما المدخل المعياري الذي اهتمت المنظمات المهنية المعنية بتنظيم الممارسات المحاسبية للوحدات الاقتصادية من خلال ايجاد معاييرمحاسبية تحقق نفعا عاما من تطبيقها ، وتمثل الاداة المناسبة لقياس نتائج نشاطات الوحدات الاقتصادية والافصاح عنها . كان بناء معايير محاسبية تنظم العمل المحاسبي في الوحدات الاقتصادية له اهمية كبيرة في المجتمع لما لها من تأثير في قرارات التخطيط والاستثمار والتمويل والرقابة على استخدام الموارد في النشاطات الاقتصادية. وتأخذ هذه الدراسة أهميتها من حيث مقارنتها بين دور كل من المدخلين السائدين في الفكر المحاسبي في الأعصار المالي في الوقت الحاضر، وذلك من خلال إبراز نواحي قصور كل من هذين المدخلين ودعوة مفكري المحاسبة لإيجاد حل ملائم.

منهجية الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة ووصولا لأفضل النتائج لبيان دور الفكر المحاسبي في الازمات المالية وتأثيرة على الاسواق المالية وعلى جودة المعلومات المحاسبية ولمعالجة مشكلة الدراسة وذلك من خلال التفكير المنطقي والمقارنة للكشف عن أهمية النظريات المحاسبية المطبقة في الوحدات الاقتصادية، فإن الباحثان سوف يعتمدان المناهج العلمية الأتية:

١- المنهج الاستنباطي

يعتمد المنهج الاستنباطي على التفكير المنطقي الإستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين الجوانب المختلفة لتطور الفكرالمحاسبي من خلال الاطلاع على بعض الكتابات والدراسات السابقة التي تحدثت عن مراحل تطور الفكر المحاسبي للوصول الى استنتاجات لمعالجة مشكلة الدراسة.

٢- المنهج المقارن

سيتم استخدام المنهج المقارن للمقارنة بين مناهج النظرية المحاسبية المشكلة للنظرية المحاسبية بهدف بيان اسهاماتها في بروز الأزمة المالية التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر.

خطة البحث

لتحقيق أهداف الدراسة ومعالجة مشكلة الدراسة ، فقد تم تقسيم الدراسة الى المباحث الاتية:

المبحث الأول: العوامل المسببة للإعصار المالي.

المبحث الثاني: الفكر المحاسبي بعد الثورة الصناعية.

المبحث الثالث: الفكر المحاسبي في ظل الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين.

المبحث الرابع: المدخل المعياري في الفكر المحاسبي.

المبحث الخامس: المدخل الايجابي في الاقتصاد والمحاسبة.

المبحث السادس:الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول
العوامل المسببة للإعصار المالي ٢٠٠٨

لم يسبق للصحافة المالية بمختلف وسائلها أن اهتمت بأزمة مالية كالأزمة الراهنة، إذ أن هذه الأزمة أدت إلى انخفاض مؤشرات الأسواق المالية بنسب لم تشهده منذ سنوات طويلة ، وقد انخفضت قيمة أصول الشركات المدرجة في الأسواق المالية وحققت بيوت الاستثمار خسائر هائلة، وتقدر الخسائر التي حققتها أسواق الخليج العربي وحدها بخمسمائة مليار دولار، وبدأ الناس في أمريكيا يشعرون بنقص في السيولة الموجودة في الأسواق، وانتشر الهلع بين المواطنين ، مما حدا بالحكومة الأمريكية إلى اللجوء إلى الوصفة النقدية المعتادة فقررت ضخ ٧٠٠ مليار دولار لمساعدة الشركات المهددة بالإفلاس.وكان المقترح في بداية الأزمة شراء الديون المشكوك بتحصيلها وخاصة ما يتعلق بسندات الرهن العقاري التي كانت تعبر عن الأزمة الاقتصادية الحقيقية وليس نتيجة سلوك المضاربين، إلا أن الديمقراطيين عارضوا وجهة نظر الرئيس بوش وقالوا أن هذا بمثابة مكافئة للبنوك المهددة بالإفلاس وجعلها رابحة، لذا تحول الرأي إلى زيادة رؤوس أموال المؤسسات المتعثرة، وشراء الحكومة لأسهم ممتازة في هذه الشركات بدافع الحرص على عدم تدخل بإدارة هذه الشركات عن طريق الأسهم الناخبة العامة. ودعت الحكومة الأمريكية إلى اجتماع للدول السبع الصناعية الكبار فتبنت هذه الدول الموقف الأمريكي بضرورة الدعم، إلا أن الأوربيين قرروا شراء أسهم عادية وليست ممتازة.

ثم دعت الحكومة الأمريكية إلى اجتماع لعشرين دولة من بينها المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى بعض الدول الأخرى كالبرازيل والهند والصين.....، وقد جاء في البيان الختامي لمؤتمر العشرين ليؤكد على ضرورة الدعم المالي بالإضافة إلى المطالبة بوجود ضوابط رقابية على الأسواق المالية دون أن يقضي ذلك إلى التدخل المباشر من الدولة في إدارة هذه الأسواق وهذا

مـا عـبر عنـه الـرئيس الأمريكـي بـوش بمصـطلح "إصـلاح العجـلات دون استبدالها".

لعل أهم عوامل الإعصار المالي الراهن تكمن فيما يلي:

أ) عولمة الأسواق .

ب)ارتفاع أسعار النفط.

ج) نمو المضاربات والاتجار بالمشتقات .

د) الرهن العقاري.

ه) عجز الموازنة الأمريكية .

و) ضعف رقابة المصرف الاحتياطي الفدرالي على البنوك الأمريكية الأخرى .

والأتي عرض موجز لهذه العوامل :

أ) العولمة الأسواق.

أدت المنافسة وتحطيم الحدود الجمركية والسياسية بين الدول بعد توسع نطاق السوق واتساع العولمة لتغطي معظم أرجاء كوكبنا وتهافت كافة دول العالم على الدخول إلى المنظمة الدولية للتجارة إلى زيادة نفوذ الشركات متعددة الجنسيات وسيطرتها على أسواق العالم وما يعنيه ذلك من الحد من حرية المنافسة، وقدرة هذه الشركات المتعددة الجنسيات من رسم الأسعار والتحكم بالإنتاج والتوزيع عبر أنحاء العالم .

وقد أدى ذلك إلى تحطيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعدم قدرتها على الصمود في وجه الشركات العظمى، وهذا ما أدى بطبيعة الحال إلى تفتت شرائح من الطبقة الوسطى لتنظم إلى شريحة الفقراء التي تتعاظم باستمرار على مستوى العالم كله .

وبالرغم من أن غالبية هذه الشركات متعددة الجنسيات أمريكية الجنسية إلا أن هدفها هو تعظيم الأرباح دون التقيد باعتبارات وطنية أو سياسية، وهذا ما دفعها إلى نقل استثماراتها إلى آسيا حيث تنخفض أجور اليد العاملة ومعدلات الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الأرباح وقد أدى تمركز

هـذه الشـركات في الصـين الشـعبية في العقـدين الماضـيين إلى تحقيـق الصـين أعلى معدلات للتنمية . وهـذا بـدوره أدى إلى اعتمـاد المسـتهلكين الأمـريكيين على منتجات مصنوعة في الصين، وتزايد البطالة في أمريكا نفسها بالإضـافة إلى تفشي الكساد في قطاعات اقتصادية عديدة .

ب- ارتفاع أسعار النفط.

وقد عملت هذه الشركات على رفع أسعار النفط تـدريجياً ممـا زاد مـن تكاليف المعيشة في كافة أنحاء العالم، وحين وصلت الأسعار إلى حدود تزيد على مئة دولار للبرميل صارت صناعة الوقود الحي (الميثانول) مبررة اقتصادياً، وهذا ما أدى بـدوره إلى ارتفـاع أسـعار الحبـوب وغيرهـا مـن المـواد الغذائيـة ممـا هـدد عشـرات الملايـين في العـالم بالمجاعـة، ورفـع مـن معـدلات الكسـاد الـتي يعيشـها الاقتصـاد الأمريكـي . وقـد لجـأت الحكومـة الأمريكيـة إلى تطبيـق النظريـة الاقتصـادية النقديـة، فاسـتدانت أمـوالاً، أعـادت ضـخها إلى كافـة دافعـي الضـرائب بمعـدل ٨٠٠$ لكـل دافـع ضـرائب لمحاولـة رفـع الطلـب في السـوق المحلـي وتـلافي حلـول الكسـاد، إلا أن الأسـبرين لا يـؤدي إلى شـفاء المريض بل يريحه مؤقتاً .

ج- المضاربة في المشتقات المالية.

اتسـعت في السـنين الأخـيرة المتـاجرة بالمشـتقات الماليـة (Derivatives) من عقود مستقبلين أو آجلة أو مضـاربة علـى أسـعار صـرف العمـلات أو أسـعار الفائـدة وغيرهـا. وبلـغ حجـم تجـارة هـذه المشـتقات أضـعافاً مضـاعفة مـن حجـم التداول السلعي المتاح في العـالم، ممـا أدى إلى رفـع الأسـعار بشـكل متصـاعد وبالرغم من أن المعيار المحاسبي الدولي (IAS39) منع بقاء مثل هذه المضاربات خـارج الميزانيـة، لكـن ضـخامة عمليـات المشـتقات وتنوعهـا وعـدم تأثيرهـا في النقدية أو الأصول أو الالتزامـات الأخـرى جعـل الرقابـة عليهـا مـن قبـل مـدققي الحسابات غاية في الصعوبة .

د- الرهن العقاري.

يلعب قطاع السكن دوراً قيادياً في النمو الاقتصادي في كافة دول العالم، ويعد سوق السكن في الولايات المتحدة سوقاً مالية بكل ما للكلمة من معنى، إذ أن مجرد قيام الشركة ببيع المنزل أو الشقة إلى أي مواطن دون النظر إلى دخله أو وظيفته تقوم برهن الشقة المباعة مقابل أدوات مالية يوقعها المشتري ويمكن بيعها إلى المصارف بأسعار تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية السائدة ومنها الطلب على السكن الذي يتأثر بحالة التشغيل السائدة في المجتمع، فكلما قلت البطالة وارتفعت الرواتب والأجور، وانخفضت تكاليف المعيشة كلما ارتفع سعر هذه الورقة المالية والعكس هو الصحيح، وقد أدى الكساد الذي واجه الاقتصاد الأمريكي في السنوات الماضية إلى انخفاض الطلب على السكن وانخفاض سعر الأدوات المالية الخاصة به، مما ألحق الخسائر بالشركتين العملاقتين اللتين تمارسان نشاط السكن في لولايات المتحدة، وقد أدى تفاقم أزمة الكساد عام (٢٠٠٨م) إلى إفلاس هاتين الشركتين، كما تم إفلاس بنك (Leman Brothers) الذي كان يتعامل بالأدوات الخاصة بالرهن العقاري. وقد أدى إفلاس هذا البنك إلى تهديد مصارف أخرى اشترت منه أدوات مالية أو أسهم أو من غيره من البنوك المتعثرة، وهكذا عم الإفلاس وانخفضت مؤشرات الأسواق المالية في نيويورك ثم في دول العالم الأخرى. وكان لابد من اللجوء إلى النظرية النقدية مرة أخرى فتقرر ضخ ٧٠٠مليار دولار تقدمها وزارة الخزانة لإنقاذ الموقف عن طريق شراء أسهم ممتازة في البنوك المتعثرة، وفي شركتي البناء المفلستين لزيادة رأس المال مما يمكن من دوران عجلة الاقتصاد من جديد، كما تبنت الدول الأوروبية كإنجلترا وبلجيكا نفس الأسلوب لكن عن طريق شراء أسهم عامة بما يمكن الحكومة من التدخل في اتخاذ القرار.

هـ عجز الموازنة الأمريكية.

أدت الحروب التي خاضتها أمريكا في العراق وأفغانستان إلى تراكم

العجز في الموازنة الأمريكية عن طريق اللجوء إلى الاقتراض بسندات الخزينة وغيرها من الوسائل مما أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية التي تعيشها أمريكا عن طريق الحد من الإنفاق العام داخل الولايات المتحدة وإضعاف الحوافز الاستثمارية بصورة عامة .

و- ضعف رقابة المصرف الاحتياطي الفدرالي

إن الحكومة الأمريكية سبق أن أعفت مصرف ليمان براذرز(Leman Brothers) من رقابة المصرف الاحتياطي الفدرالي، بدعوى أهمية هذا المصرف من الجانب الاستثماري وخاصة دعم قروض السكن، كما أن المصارف الأمريكية لا تخضع لقواعد بازل الولية حرصا من الحكومة الأمريكية على حرية العمل المصرفي وسريته.

المبحث الثاني
الفكر المحاسبي بعد الثورة الصناعية

كانت الثورة الصناعية نتيجة للحرية الفكرية التي تمتعت بها أوروبا في بداية عصر النهضة، وانتشار الفكر العلمي والمدرسة التجريبية في الإثبات، مما أدى لاختراعات علمية عظيمة أفسح المجال أمام الصناعة للاستفادة من الآلات والمعدات التي نتجت عن هذه الاختراعات، وهذا أدى بدوره إلى الحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة قادرة على تمويل الآلات الحديثة، فتهاوت المشروعات الفردية التي لم يكن لديها مالاً كافياً لشراء هذه الآلات، وقلما تمكنت الشركات التضامنية من الصمود وتأمين المال اللازم .ونتيجة التقدم الاقتصادي في مجال الصناعة والتجارة تأثرت الاشكال التنظيمية للمشروعات الاقتصادية القائمة، فقد أدى إلى نشوء الشركات المساهمة وانفصال الملكية عن الإدارة، وأصبح مجلس الإدارة المنتخب من المساهمين يقوم بإدارة الشركة المساهمة كوكيل عن المساهمين ،وقد انعكس هذا التحول على أغراض المحاسبة فأصبحت تركز على القياس والتقييم بعد ان كانت تركز على الرقابة كغرض رئيسي وبرزت الوظيفة الاعلامية.

وقد أدى التطور الصناعي الى تطوير المزيد من أساليب القياس المحاسبي وخاصة في مجال التحليل التكاليفي، وقد استخدم التحليل الحدي في التكاليف ، واستخدم المدخل الرياضي لتحليل العلاقة مابين التكلفة والحجم والربح(مطر، ٢٠٠٤).

أما النظرية الاقتصادية السائدة في تلك المرحلة فهي الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة على جميع المستويات، وقد كان الطلب على الإنتاج أكثر من العرض بكثير وهذا ما أدى إلى تراكم الأرباح وتوسع حجم المشروعات القائمة ونشوء المشروعات الجديدة.

وكان على الدولة أن ترعى هذه المنافسة دون أن تتدخل فيها، جاعلة من تأمين الأمن والسيادة والعلاقات الدولية الملائمة لتأمين الأسواق الجديدة هي الوظيفة الأساسية التي ادت إلى نشوء الحروب والمنازعات بين الدول القومية الناشئة التي تصارعت على الاسواق .

وقد شهد الفكر المحاسبي في تلك المرحلة تطوراً عميقاً من خلال ضرورة الشروع بالإعلام أو الإفصاح لإعلام المساهمين وغيرهم من المهتمين بوضع الشركة المالي عن واقع هذه الشركة لإتحة الفرصة لهم لاتخاذ القرارات الاستثمارية اللازمة . دون أن تكون الشركة ملزمة بتطبيق مبادئ أو معايير محددة للمحاسبة، إذ أن حرية الإدارة فيما تضمه من سياسات كانت تشمل المحاسبة أيضاً، حتى أن بعض المشروعات كانت تمتنع عن تسجيل استهلاك أصولها الثابتة في بعض السنوات إذا كانت الأرباح أقل من الأرقام المتوقعة، أما تغيير طرق صرف المخزون من FIFO إلى LIFO فهي قرار الإدارة الذي لا ينازعها فيه منازع وهي الأكثر انسجاماً مع حرية الإدارة المطلق في جو من المنافسة التامة (القاضي ، وحمدان، ٢٠٠٧) .

في ظل هذه الظروف قام باتون(Paton,1922) بوضع أول محاولة لبناء نظرية المحاسبة عام ١٩٢٢م أستجابة لتزايد أهمية شركات الاموال وتعاظم دور المحاسبة كنظام للمعلومات، وقد اعتبر التكلفة التاريخية هي الحقيقة الوحيدة التي تبنى عليها المحاسبة في ظل مفهوم استمرار المشروع، وأن القياس الحقيقي لنتائج أعمال المشروع لا يظهر إلا عند توقف المشروع عن الاستمرار لأي سبب من الأسباب التي تفرض هذا التوقف سواء كان سبباً قانونياً أم مالياً أم اقتصادياً، وإن تصفية المشروع هي التي تفرض عليه التوقف عن التكلفة التاريخية واللجوء إلى أسعار السوق التي تستخدم في التصفية .

اما في ظل فرض استمرارية المشروع Going Concern فإن على المحاسب أن يغمض عينيه عن تغير الأسعار أو تغير مستوى الأسعار، أما

الباحـــثين عن القيم السوقية للأسهم التي تباع بموجبها في السوق المالي فإنهم لن يجدوا ضالتهم في الدفاتر المحاسبية أو في النظرية المحاسبية، بل عليهم الذهاب إلى السوق المالي .

ولا شك أن اعتماد التكلفة التاريخية تمثل دليل موضوعي لوقوع حدث اقتصادي بين المشروع والغير، قد أسبغ على نظام التكلفة التاريخية موضوعيتها وحرم الإدارة من فرصة التلاعب بالأرباح من خلال إعادة تقويم الأصول بما يتفق مع مصالحها في ظل نظرية الوكالة التي سمحت لها بإدارة الشركة نيابة عن المساهمين .

المبحث الثالث
الفكر المحاسبي في ظل الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين

أدت المنافسة الحرة بين الوحدات الاقتصادية إلى التوسع في استخدام التكنولوجيا وتضخم رؤوس الاموال المملوكة والمقترضة لتقديم منتجات أفضل بأسعار أقل، مما أدى إلى سيطرة الشركات العملاقة متعدية الجنسية ذات الكفاءة الأعلى والاسعار الأقل بسبب اعتمادها على عدد أقل من العمال وطرق تكنولوجية أكثر تقدماً. وهذا بدوره أدى إلى زيادة العاطلين عن العمل، وزيادة حركة الإفلاس، وانخفاض مؤشرات الاسواق المالية، وتراجع الثقة بالبورصات وسيطرة الهلع على نفوس المستثمرين، بالإضافة إلى تنامي الحركات العمالية المنادية بإسقاط النظام الرأسمالي الحر، وقد كان لهذه الظواهر آثار عميقة على النظرية الاقتصادية والفكر المحاسبي .والاتي استعراض موجز للمدارس الفكرية خلال تلك الحقبة:

أ) موقف النظرية الاشتراكية من الأزمة:

كانت الدولة في ظل النظام الرأسمالي تقف موقف المتفرج تاركة المنافسة تنظم السوق من خلال الدورات الاقتصادية وما يرافقها من انتعاش أو انكماش، وما ينجم عن ذلك من تراكم الأرباح وتوسع المشروعات، ثم جمود الحركة الاقتصادية وزيادة العرض عن الطلب وظهور أزمات جديدة، مما جعل البعض من الاقتصاديين الكلاسيكيين يرمز إلى هذه الحركة اللولبية على أن النظام الرأسمالي يجدد نفسه من خلال الأزمات .

إلا أن زعماء الاشتراكية الدولية ككارل ماركس اعتبروا أن النظام الرأسمالي قد استنفذ أغراضه وسبب الدمار للإنسانية وفسروا الاقتصاد الرأسمالي على أساس دراسة التاريخ الإنساني الذي اعتبره ماركس يتحرك بحسب حركة حلزونية ديالكتيكية من خلال الصراع بين الطبقة البورجوازية من جهة وطبقة العمال المضطهدين من جهة أخرى، ووضع كتاب

رأس المال من خمسة أجزاء ليشرح فيه آلية الاستغلال الذي تتعرض له الطبقة العاملة من خلال قانون القيمة الزائدة للمالكين . وقد استغل ماركس اليأس السائد في أوساط الطبقة العاملة لينشر البيان الشيوعي تحت شعار يا عمال العالم اتحدوا ، وقد نجحت الحركة الشيوعية في السيطرة على نظام الحكم القيصري في روسيا لتنشئ أول دولة لا تعتمد على الاقتصاد السياسي السائد بل على الاقتصاد الاشتراكي الذي لا يقيم للمنافسة أي وزن يذكر، بل يعتمد على التخطيط من خلال سيطرة الدولة كممثلة للحزب الشيوعي الذي يمارس ديكتاتورية الطبقة العاملة (البروليتاريا)، ويعتمد التخطيط على الأسعار الثابتة من خلال نظام للقيمة يبنى على أساس قوة العمل الجسدي المبذولة في الإنتاج دون إعطاء أي قيمة لعوامل الإنتاج الأخرى كالإدارة أو رأس المال ، وكان من المأمول أن النظام الاشتراكي سيؤمن نوعاً من العدالة الاجتماعية والاستقرار في الأسواق التي تهدف سد حاجات الناس جميعاً، الذين تتكفل الدولة بتأمين فرص عمل لهم، حتى لو كان ذلك عبئاً على الإنتاج أو بطالة مقنعة، وقد لمع نجم النظام الشيوعي وتخيل البعض أنه يحمل معه عصا سحرية تنهي الصراعات التي تولدها المنافسة، وتنهي رأس المال المسؤول عن الاستغلال، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع شعبية هذا النظام في الغرب الرأسمالي الذي يعاني من الأزمة، وأيده الكثيرون من المثقفين والقادة النقابيين .

وقد استهدفت المحاسبة في النظام الاشتراكي خدمة الحسابات الاقتصادية القومية المبنية اساسا على نظام من الموازين السلعية والبشرية والمالية والنقدية من خلال الأسعار الثابتة . حيث أعدت جهات التخطيط نظاماً محاسبياً إحصائياً موحداً فيه مبادئ ثابتة للمحاسبة المعتمدة على التكلفة التاريخية بطبيعة الحال . ولم يحقق القادة الشيوعيون مطامحهم في إسقاط النظام الرأسمالي والسيطرة على كافة أنظمة الحكم الأخرى، وإن

نجحت الحركة الشيوعية في السيطرة على بعض الأنظمة بالفعل كالصين وفيتنام وكوبا (القاضي، وحمدان، ٢٠٠٨،ص:٣٠- ٥٦) .

ب) موقف كينز :

أدى حدوث الكساد العالمي في الثلاثينات القرن العشرين الى زعزعة الثقة في النظرية الكلاسيكية وبالسياسات الاقتصادية التي بنيت على اساسها ، لانها اعتبرت مشكلة البطالة وانخفاض الإنتاج ظاهرة مؤقتة وان الاقتصاد السوق الحر قادر على معالجة هذه المشكلة بشكل تلقائي. لقد هيأت أزمة الكساد العالمي الفكر الاقتصادي لتقبل نظرية جديدة اطلق عليها النظرية الكنزية(العيسى،وقطف، ٢٠٠٦).

بعكس كارل ماركس الذي رأى تقويض الرأسمالية واستبدالها، فإن الاقتصادي البريطاني جون كينز رأى أن علاج المريض ليس بقتله، بل بإنعاشه هذا الإنعاش الذي يتم بالتخلي عن حرفية النظام الرأسمالي والقبول بنوع من تدخل الدولة للحد من الأزمة الاقتصادية ويكمن هذا التدخل في العديد من المظاهر أهمها زيادة الانفاق الحكومي حتى لو كان تضخمياً ضمن حدود محسوبة وهو ما يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة، وامتصاص جزء من البطالة، ويضاف إلى ذلك توسيع مجال الاهتمام الحكومي ليتدخل في الشأن الاقتصادي من خلال تأميم بعض الشركات عن طريق شراء جزء من أسهمها العادية وزيادة رؤوس أموال الشركات المتعثرة وإعطاء الفرص للدولة في المشاركة بإدارة هذه الشركات. ويأمل كينز أن هذا التدخل يبقى محسوباً ولا يمس طبيعة النظام الرأسمالي المبني على الحرية والمنافسة، وعند زوال الأزمة يمكن أن تخفض الدولة من الإنفاق التضخمي وتلجأ إلى رفع معدلات الضرائب فيخفض العجز في موازنة الدولة وتنخفض الأسعار نسبياً، أما الأسهم التي تم شراؤها ويمكن للدولة بيعها للقطاع الخاص بعد انتهاء الأزمة ، مما يجعل الدولة تحافظ على أسس النظام الرأسمالي دون التدخل المستمر في الشأن الاقتصادي .

ج) الأسواق المالية :

أدت الأزمة الاقتصادية في عام ١٩٢٩ الى نتائج هامه على صعيد الاسواق المالية ، فقد تم تنظيم السوق المالي في نيويورك من خلال القانون الصادر في ١٩٣٣م الخاص بتنظيم السوق والقانون الصادر عام ١٩٣٤م الخاص بإدارة السوق المالي حيث أسست هيئة الأوراق المالية Securities and Exchange Commission(SEC) وتعد الجهة المخولة في تنظيم الأوراق المالية، مما جعل تداول الأوراق المالية محصوراً بالشركات التي اتبعت تعليمات البورصة، وتوفرت فيها المقومات اللازمة لحماية المستثمرين من الغش والتلاعب والاحتيال المالي(Wolk, et al., 2004, p: 60). وقد استفادت البورصات الأخرى من التشريعات الناظمة للبورصة الأمريكية التي غدت أكبر البورصات في العالم .وقد كان التركيز على اتباع المبادئ المحاسبية التي يعتمدها مجمع المحاسبين الأمريكيين American Association of Certified Public Accountants (AICPA) أهم شروط قبول تداول أسهم الشركات في بورصة نيويورك، ولم تقبل إدارة السوق أن تقحم نفسها في إصدار تشريع بمبادئ المحاسبة ومعاييرها بل اكتفت بإناطة هذه المهمة الى المنظمة المهنية المختصة وهي مجمع المحاسبين الامريكيين ، وقد تطورت هذه الصيغة لتتمخض عن اشراك مجموعة من المنظمات المهنية ذات العلاقة بمعايير المحاسبة او مبادئها من خلال مجلس المعايير المحاسبة المالية(Financial Accounting Standards Board (FASB التي أنشئت عام ١٩٧٣ .وهكذا تميز المنهج الامريكي بالحد من التدخل في المبادئ المحاسبية تاركا للمهنة دورها في هذا المجال معتمداً على مفهوم الأفصاح الذي يمكن قراء القوائم المالية من معرفة طبيعة البدائل المحاسبية المستخدمة تحت مظلة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً(GAAP) .ويتضح أن الأسواق المالية رسخت المدخل المعياري في المحاسبة بما فيه من رقابة وصدقية وحرية للإدارة.

المبحث الرابع
المدخل المعياري في الفكر المحاسبي

إن الخوف من التضليل في القوائم المالية للشركات، دفع الحكومة الأمريكية عن طريق البورصة للاهتمام بسبل الإفصاح في القوائم المالية المنشورة، وخاصة بالنسبة للشركات التي يسمح لها بتداول أسهمها في البورصة . وكان لهذه البورصة الحق في إصدار تشريع حكومي لتنظيم المبادئ أو المعايير المحاسبية، لكن البورصة رأت أن تترك هذا الحق للمنظمة المهنية المسؤولة عن تدقيق حسابات الشركات وهي مجمع المحاسبين الأمريكيين (AICPA) . هذا المجمع الذي اختار الإبقاء على حرية إدارة الشركة في اختيار المبادئ المحاسبية المتبعة شريطة الإفصاح العادل في القوائم المالية عن تلك المبادئ المتبعة، ثم شرع هذا المجمع بتشكيل لجنة الإجراءات لحل المشكلات التي تعترض المحاسبين في التطبيق العملي، وكان من الطبيعي أن يتبع أعضاء المجمع هذه الإجراءات، ونظراً لعدم تحقيق لجنة الإجراءات لمصالح المجتمع المالي في إصدار مجموعة متكاملة لمبادئ المحاسبة يتم تطبيقها بشكل حاسم، قام المجمع (AICPA) بحل لجنة الإجراءات وتشكيل هيئة مبادئ المحاسبة Accounting Principle Board (APB) عام ١٩٥٩م لإصدار آراء ملزمة للمحاسبين القانونيين في التطبيق العملي، وبالرغم من إصدار هذه الهيئة للعديد من الآراء إلا أن الضغوط من المجتمع المالي حول عدم كفاية هذه الآراء (التي تم ضمها للإجراءات وأصبحت تشكل مع بعضها GAAP) أدت إلى حل هيئة المبادئ المحاسبية ثم الاستعاضة عنها في هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) في ١٩٧٣م التي غدت تمثل (AICPA) وغيره من المنظمات الممثلة للجهات المهتمة بـ (GAAP) الذي صار يمثل المعايير المحاسبية والإجراءات المحاسبية غير المعدلة أو الملغاة والآراء المحاسبية . وكانت المملكة المتحدة (UK) قد

شكلت هيئة بدورها المعايير المحاسبية المالية في ١٩٧١م (القاضي، وحمدان، ٢٠٠٧).

وقد عرف هذا النمط في التفكير المحاسبي بالمدخل المعياري (Normative) . وتمثل هذا المدخل في الفكر المحاسبي في إصدار توصيات أو تعليمات آمرة تطلب إلى المدققين ألا يقبلوا القوائم المالية المعدة من قبل إدارات الشركات إلا إذا تم تطبيق هذه التوصيات وقد وجه هذا المدخل ضربة قاصمة للنظرية المحاسبية التقليدية التي وضعها (W.A.Paton) وتم تطويرها في ١٩٤٠م من قبل باتون وليتلتون (Paton & Littleton,1940) والتي اعتمدت على الدليل الموضوعي المتمثل بالتكلفة التاريخية ، ورفضت مفهوم التكلفة التاريخية أو السوق أيهما أقل في تقويم المخزون السلعي، وتقويم الأصول المتداولة الأخرى بالقيمة القابلة للتحقق بتاريخ الميزانية، متذرعا باستمرار المشروع الذي أعتبره حجر الزاوية في الفكر المحاسبي، إذ أن تقويم بضاعة اخر المدة بسعر السوق الذي يقل عن التكلفة في عام من الاعوام يؤدي الى تخفيض الارباح في هذا العام، لكن هذه الأرباح ستنقل إلى العام التالي عن طريق بضاعة أول المدة، ولما كان المشروع مستمراً فلا داعي لتطبيق سعر التكلفة المعتمد على دليل موضوعي يمنع الإدارة من التدخل والتلاعب في الأرباح من خلال التقويم للمخزون أم لغيرة من عناصر الأصول ، إلا أن المدخل المعياري تبنى مدخل النكلفة أو السوق أيهما أقل في تقويم المخزون، وهكذا تطور مدخل التكلفة أو السوق أيهما اقل ليصبح مدخلاً معيارياً يفترض تغير المساهمين من ملاك الشركة حتى لو استمرت هذه الشركة، لذا فقد دعى هذاالمدخل الى القياس بالقيمة العادلة Fair Value للحفاظ على مصلحة المتعاملين في السوق المالي من مستخدمي القوائم المالية.

وبالرغم من أن مفهوم القيمة العادلة مفهوم صحيح من الناحية النظرية إلا أنه يعتمد على أفتراضات صعبة التحقق وصعوبات يصعب التغلب عليها في ظل الازمات الاقتصادية وغياب المنافسة الكملة وتلاعب المضاربين في السوق

المالي، ولعل أهم العقبات الناجمة عن أستخدام مفهوم القيمة العادلةهي كالأتي (القاضي، وحمدان، ٢٠٠٧ ،ص:٣٧٠- ٤٧٠):

- أستخدام وحدة النقود التي لا بد من الاعتماد عليها، حتى لو فقدت جزءاً كبيراً من قيمتها.
- أحتساب الشهرة وتخفيض قيمتها.
- صعوبة أيجاد السعر سوق عادلة لممارسة تخفيض الأصول تطبيقا للمعيارالمحاسبي الدولي (IAS16) .
- اختلاف التدفقات النقدية بأختلاف الظروف الاقتصادية وما يرافقها من أسعار وتلاشي في القوة الشرائية.
- اختلاف معدلات الفائدة والخصم.

ولا شك أن هذه الصعوبات وغياب المناخ المعبر عن المنافسة التامة يجعل مفهوم القيمة العادلة التي يرتكز عليها المدخل المعياري امراً بعيداً عن الموضوعية.

وهكذا تراجع مدخل التكلفة التاريخية ليحل محلة مدخلاً معيارياً يفتح الباب للإدارة في اعتماد طرق أو مبادئ لقوييم الاصول والتأثير على الارباح. وقد تم تعميم هذا المدخل على المستوى الدولي من خلال معايير المحاسبة الدولية (IAS) التي أسست لجنتها عام ١٩٧٣م تم تطويرها إلى أن أصبحت تضم المنظمات المحاسبية المهنية القائدة في كافة دول العالم وقد تطورت المعايير الأمريكية والمعايير الدولية لتأخذ شكل معايير التقارير المالية (IFRS) وقد أجازت هيئة معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) لتصبح هي المعايير المعتمدة في كافة أنحاء العالم .

وإذا أضفنا إلى هذا المدخل الرقابة التي تمارسها السوق المالية في (Wall Street) والدور الذي تلعبه معايير المراجعة (التدقيق) Generally Accepted Auditing Standards(GAAS) والتي تعزز مصداقية القوائم المالية وتسمح باعتماد الأرقام التي تفصح عنها وتداول الأسهم الخاصة

بها، بالإضافة الى تطبيق قواعد الحوكمة ، رأينا أن المدخل المعياري يمثل مدخلاً يغطي معظم القرارات .

وقد تناول المدخل المعياري معايير التدقيق والإطار العام الذي يحكمها بعد فضيحة (ENRON) في ٢٠٠٢م إثر إصدار قانون ساربانس أوكسلي Sarbanes-Oxley Act(S.O.X) ، والذي انبثقت عنه تشكيل هيئة محاسبية للشركات المساهمة العامة Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB) لتطوير (GAAS) لأغراض الشركات المساهمة العامة المسجلة في السوق المالي والتأكيد على الحوكمة Governance لتعزيز مناخ المصداقية والشفافية في بيئة الأعمال وكان من المأمول أن يقدم هذا المدخل الحماية اللازمة للمستثمرين والوقاية من الأزمات المالية التي تهدد الاستقرار الاقتصادي(القاضي، و دحدوح، ٢٠٠٨) .

المبحث الخامس
المدخل الايجابي في الاقتصاد والمحاسبة

يتكون علم الاقتصاد من مجموعة من النظريات وهي تمثل الاداة التي يستعين بها الباحث في تحليل وتفسير المشاكل والضواهر الاقتصادية ووضع الحلول والتنبؤ في المستقبل، فالاقتصاد الإيجابي (الموضوعي)Positive economic يهتم بتحليل ماهوقائم في الاقتصاد معتمدا في ذلك على الحقائق والمعطيات الثابتة ، كالربط مابين ارتفاع الاسعار وانخفاض الكمية المطلوبة . اما الاقتصاد المعياري(النمطي) Normative Economic يهتم بدارسة مايجب ان يكون علية الاقتصاد ، ويتأثر الاقتصاد المعياري بالتحليل الشخصي، لذلك في حال وجد خلاف لا تحل بالرجوع الى الحقائق لعدم وجود اتفاق عليها ، كالحديث عن اسباب البطالة او التضخم واسبابة(حسام واخرون، ٢٠٠٠).

أدت الحرب العالمية الثانية إلى دمار القارة الأوروبية، وعجز الشركات الأوروبية عن إعادة تجديد أصولها الثابتة ومخزونها السلعي لتستمر في العمل بعد الحرب . وهذا ما دفع الشركات الأمريكية لتخرج من حدود بلادها وتشتري أسهماً لزيادة رؤوس أموال الشركات الأمريكية وتمكينها من الاستمرار تحت مظلة مشروع مارشال الذي تبنته الولايات المتحدة لدعم القارة الأوروبية كما تبنت الولايات المتحدة تأسيس المنظمة الدولية للتجارة (ألغات) لدعم الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة على مستوى العالم أجمع . كما تم تأسيس الحلف الأطلسي ليضم كافة الدول المؤيدة للرأسمالية والمعادية للشيوعية التي شكلت بدورها حلف وارسو . ولم تتمكن دول حلف وارسو من الصمود في المنافسة السياسية والاقتصادية مع المعسكر الرأسمالي فتفتت الاتحاد السوفييتي إلى خمسة عشر دولة انظم معظمها إلى الحلف الأطلسي وهكذا توسعت الشركات متعددة الجنسية كما اتسع مجال العولمة

وسقطت كثير من الحدود وسادت المنافسة وتوسعت البورصات على الصعيد المحلي والدولي.

وقد أعطي الدولار دور العملة الضامنة كالذهب في اتفاقية Nilson Woods عام ١٩٤٥ ، مما مكن الدولار الأمريكي من التحول إلى العملة الأولى التي ترتبط معها الكثير من العملات على مستوى العالم، وصارت السياسة النقدية الأمريكية ذات تأثير حاسم داخل الولايات المتحدة، كما تؤثر تأثيراً فعالاً على العالم أجمع. وصار التوسع الاقتصادي والتوسع في الإنفاق الحكومي داخل الولايات المتحدة وفي الخارج لتمويل الأساطيل الأمريكية والقواعد العسكرية المنتشرة في أنحاء العالم لتلبية متطلبات الإستراتيجية الأمريكية في اعتبار نفسها المسؤول عن أمن العالم بأكمله، صارت كل هذه العوامل تدفع الحكومات الأمريكية إلى التوسع في إنفاق الدولار ولو كان على حساب العجز أو الديون.

وخلال العقد الخامس من القرن الماضي قام ميلتون فريدمان أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة شيكاغو بإعادة صياغة النظرية الاقتصادية على أساس نقدي، وقد استهل فريدمان نظريته عن طريق انتقاد النظريات السابقة وأكد أن مشكلة النظرية الاقتصادية هي في قدرتها على التنبؤ بالظواهر التي يهتم بها الاقتصاديون، وأن النظريات التقليدية عاجزة عن تقديم تنبؤات ذات تأثير في السلوك الإنساني . كما شكك بالعلاقات الدالية التي تبنى من خلال تفسير الأحداث التي مرت فيما مضى من حيث عدم قدرة هذه العلاقات على التنبؤ في المستقبل، فالمستقبل ليس تكراراً للوقت الحاضر، وقد خالف التسلسل المنطقي الذي يركز عليه الباحثون في مناهج البحث من حيث استنباط التنبؤ من خلال تعميمات الماضي . وبين فريدمان أن زيف الافتراضات التي تقوم عليها النظرية لا أهمية لها إذا تمكنت هذه النظرية من تقديم تنبؤات مشروطة فهي بذلك تقدم خدمات جلى للفكر

الإنساني، أي أن تمكن النظرية من التنبؤ الدقيق الذي يرغب الناس بمعرفته يؤدي إلى اعتبارها نظرية جيدة(Hasman,1992) .

كما اعتبر فريدمان أن غرض العلم هو التوصل إلى نظريات خاصة شرطية تتغير تنبؤاتها إذا تغيرت الشروط (إذا...إذاً) وليس وضع نظريات عامة لا تتغير باختلاف الزمان والمكان . وعلى ذلك فإن النظرية الاقتصادية التي وضعها فريدمان في النصف الثاني من القرن الماضي تعتمد على كمية النقود التي تؤثر بسلوك أصحاب القرارات الاقتصادية من مستثمرين ومستهلكين وغيرهم، فإن زيادة كمية النقود الموضوعة بتصرف المستثمرين يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتأمين فرص عمل جديدة وإنتاج جديد وقيم مضافة جديدة تؤدي إلى زيادة النمو والازدهار الاقتصادي . لذا فإن قيام المصرف الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض أسعار الفائدة سيؤدي إلى زيادة الطلب على النقود وزيادة الاستثمارات، مع عدم إهمال دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات أيضاً (France ,et al.,2007).

وقد أعجبت هذه النظرية الحكومة الأمريكية بعد أن تم تطويرها للتنبؤ بالسياسة النقدية باستخدام مدخل بايز الاحتمالي الشرطي (Bayesian Estimation Approach) وغدت هذه النظرية هي السائدة في الولايات المتحدة ثم في الدول الصناعية السبع وفي الاقتصاد الدولي بصورة عامة .

أما في الجانب المحاسبي فقد تأثرت مدرسة روشيستر بالمدرسة الإيجابية في الاقتصاد التي تبناها فريدمان، وشنت هجوما كاسحاً على النظرية التقليدية من خلال الأبحاث التي أعدها Jensen و Zimmerman و Watts في أواخر عقد السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، من خلال التنبؤ بسلوك الإدارة إزاء القياس والإفصاح المحاسبي، هذا السلوك المبني على مجموعة من العقود التي تصاغ على أساس نظرية الوكالة (الوكيل – المدير) . ومن أهم الافتراضات التي قامت على أساسها النظرية

الإيجابية في المحاسبة، أن سلوك الإدارة يستهدف مصلحتها بالدرجة الأولى، وتظهر هذه المصلحة في ضرورة استمرار المشروع الذي تقوم بإدارته وعدم تعرضه للإفلاس أو التصفية، إذ أن التصفية أو الإفلاس يهدد سمعة الإدارة كما يهدد المشروع بحد ذاته، وإن الإدارة لا ترى مانعاً من التغاضي عن بعض الالتزامات أو تضخيم بعض الإيرادات إذا كان ذلك يؤدي إلى قوائم مالية مضللة تصلح لأن تقدم إلى المصرف للحصول على قرض . وأن العقبة التي تحول دون ذلك قيام الإدارة بأعمال كهذه هو الحماية التي يقدمها المدخل المعياري الذي يفرض على الإدارة إتباع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP)التي تهدف إلى الإفصاح العادل الذي تقدمه القوائم المالية عن مركز المشروع المالي ونتائج عملياته وتدفقاته المالية، هذه القوائم التي لا يجوز عرضها في السوق المالي : إلا بعد موافقة مدقق الحسابات عليها وهو الذي يعمل بناءً على معايير التدقيق (GAAS) أو (PCAOB) بالإضافة إلى معايير السوق المالي ذاته .

وقد تعمد الإدارة إلى التغاضي عن بعض الالتزامات أو تقويم الأصول بأكثر من قيمتها العادلة، إذا كانت مصلحة الإدارة تقتضي ذلك كالحصول علاوة إضافية منسوبة إلى الأرباح إذا بلغت هذه الأرباح رقماً محدداً. وإن تصرف الإدارة قد يؤدي إلى نسف النظرية المحاسبية أو المعايير المهنية التي يشترط إعداد القوائم المالية بناءً عليها . وقد وصفت هذه النظرية صيغ تنبؤية شرطية كتلك التي اعتمد عليها فريدمان .

وإذا كانت النظرية النقدية في الاقتصاد توصلت إلى مفاهيم كمية محددة قابلة للقياس ككمية النقود التي تتأثر بمعدلات الفائدة ومعدلات الضريبة، فإن خيارات الإدارة في المحاسبة متعددة ومتباينة قد تتطلب زيادة الأرباح أو إنقاصها، وقد بنت النظرية الإيجابية شعبيتها على حساب هدم المدخل المعياري الذي يبنى على قواعد أو توصيات آمرة بعيدة عن الموضوعية، تاركة القياس والإفصاح المحاسبي خاضعاً لأهواء الإدارة . وإن دراسة بيانات

المصارف والشركات الأخرى التي هزها الإعصار المالي المعاصر تدل على أن بعض المدراء كانوا يحصلون على رواتب سنوية تزيد على بضعة ملايين من الدولارات وأن جزء منها كان مرتبطاً بصافي الربح الذي لعبت مصلحة الإدارة دوراً كبيراً في زيادتها زيادة وهمية ولم ينص المدخل المعياري على وضع حدود لهذه الرواتب أو التعويضات مما يجعل مدقق الحسابات ملزماً بالتحري عنه والإشارة إليه في تقريره السنوي، وقد وضعت بعض التشريعات التجارية سقوفاً لتعويضات مجلس الإدارة لكنها لم تتناول رواتب وتعويضات الإدارة ككل . ولعل السبب وراء سكوت التشريعات عن وضع مثل هذه السقوف يعود إلى ضرورة ترك الإدارة حرة في الحصول على الحوافز التي تشجع على تحقيق نتائج إيجابية.

فقد تبنى المدخل الايجابي في النظرية المحاسبية بقصد التركيز على تفسير الواقع الحالي الحقيقي للممارسات المحاسبية واثره على مستخدمي القوائم المالية، وتمدد جذور هذا المدخل الى مفاهيم اقتصادية تناولها فريدمان عند مناقشته مزايا الاقتصاد الايجابيPositive Economic الذي يمثل الواقع الحالي بالمقارنة مع الاقتصاد النمطيNormative Economic المثالي(Belkaoui,2004) . ونتيجة لقصور المدخل المعياري بتفسير وتعليل الممارسات المحاسبية وعلاقتها في الادارة تم التحول الى المدخل الايجابي الذي يفسر لماذا تطورت المحاسبة من الناحيتين النظري والعملي(مطر، ٢٠٠٤).

لقد اهتمت النظرية الايجابية بتفسير وشرح ما تقوم به الادارة، بحيث يمكن إجراء تنبؤات عن ممارساتها وتحديد دوافعها بأختيار الطرائق المحاسبية البديلة، فالتفسير يوفر الاسباب والمبررات التي تؤيد التطبيق العملي للمبادئ والسياسات المحاسبية(حمد الله، ١٩٨٧).

فقد بين هيبورث (Hepworth,1953) دوافع الادارة في تجميل الدخل الدوريIncome Smoothing للفترات المتعاقبة، وذلك بهدف تنمية العلاقة بين الادارة والمالكين واستقرار سياسة توزيع الارباح وتخفيض العبء

الضريبي. فقد كان لتطور الذي حدث في ستينات القرن العشرين في البحوث النظرية والتطبيقية بمجالي الاقتصاد والتمويل والذي ادى الى ظهور نموذج تسعير الاصول الرأسمالية ونظرية كفاءة سوق راس المال الى تأثر البحوث المحاسبية ،فقد تحول الفكر المحاسبي من مجرد تقديم اقتراحات وتوصيات لما يجب اتباعة في الممارسات المحاسبية(Normative Theory) الى محاولة تفسير اختلاف الطرائق والسياسات المحاسبية المطبقة في المشاريع الاقتصادية، وتحليل العلاقة بين هذا الاختلاف وبعض العوامل والمتغيرات الاقتصادية وهي ما تسمى بالنظرية الايجابية(Positive Theory)، اي ان الفكر المحاسبي اتجه الى تحليل الممارسات المحاسبية القائمة وتتوقع ما سيكون اعتماداً على الاثار الاقتصادية لهذه الممارسات(حسن، ١٩٩٨). وفي هذا السياق بين واتس وزيمرمان(Watts and Zimmerman, 1978) دوافع(حوافز) الادارة بأختيارها للطرائق المحاسبية البديلة ، وذلك من أجل تعظيم منفعتها المتمثلة بالأجور والمكافأت النقدية وتوزيعات الاسهم. وتعد دراسة واتس وزيمرمان ركناً اساسيا لبلورة النظرية الاجابية بحيث ربطت بين الممارسات المحاسبية وبين اهداف ممارسيها ، اي من خلال تحليل العلاقات المركبة والمتداخلة بين قرارات التقرير المحاسبي والعوامل الاقتصادية المؤثرة على مصالح الجهات المعده للتقرير.

وفي هذا السياق فقد بين سكوت (scott,2003.p.368) وواتس زيمرمان (Watts and Zimmerman, 1990) مدخلين لتفسير ممارسات الادارة في تدخلها في عمليات القياس والافصاح المالي هما : مدخل المعلومات ومدخل التعاقدات وقد استخدم كلا من المدخلين في ادبيات المحاسبية لشرح وتفسير سلوك الادارة ، فمدخل التعاقدات ينظر الى الشركة على انها مجموعة من العقود التي تحكم العلاقة بين الاطراف ذات المصلحة في الشركة كالعلاقة بين المالكين والادارة ، وعلاقة الادارة مع العاملين والدائنين والمستثمرين ..الخ هذه العلاقة قائمة على عقود رسمية وغير رسمية

يعتمد تحديده على تقليل التعارض بين مصالح الاطراف، حيث ينشأ التعارض في المصالح نتيجة رغبة كل طرف من الاطراف ذات العلاقة بتعظيم منفعتة الشخصية على حساب مصالح الاخرين. يتبين أن مدخل التعاقدات يفسر سلوك الادارة اتجاه العلاقات التعاقدية للتهرب من الإيفاء بالتزماتها التعاقدية ولتتجنب الاثار السلبة المحتملة للقرارات المحتملة للاطراف الاخرى ذات المصلحة في الشركة .

وتستخدم الإدارة مخرجات مدخل المعلومات الذي يفسر دور الادارة في توصيل المعلومات اعتمادا على توقعاتها لمستقبل الشركة ، أي توفير معلومات أكثر ملاءمة للمستخدمين القوائم المالية للتنبؤ بالارباح المستقبلية وبالتدفقات النقدية دون الاهتمام بتقديم صورة حقيقية عن عملياتها الحقيقية ولأدائها الفعلي (Holthausen,1990) . ومن اهم ما قدمة المدخل الايجابي لبناء الفكر المحاسبي بأنه يفسر دور الإدارة تجاه بدائل القياس المحاسبية، وذلك من خلال تحليل التكاليف والمنافع الخاصة بإدارة المشروع.

وقد قدمت الصحافة المالية والبحوث الاكاديمية كثيراً من الأمثلة حول ممارسات الإدارة في التلاعب بالأرباح وإظهار المشروعات المهددة بالافلاس بوضع جيد، بلإظافة الى تحقيق مصالح شخصية ضخمة للقيادات الإدارية ترتبط بأرباح المشروع (Nelson. et al., 2002) ، (Norris, and Eichenwald, 2002).

ويتبين أن النظرية الايجابية المحاسبية أهتمت بتحديد دوافع سلوك الادارة في المسائل المتعلقة بالقياس والإفصاح المالي للوصول الى تفسير وفهم افضل لطبيعة التطبيقات المحاسبية القائمة ، فالإدارة هي المسؤولة عن إعداد المعلومات المالية لذلك فهي تأخذ كافة الاثار المتوقعة للمعلومات التي تم الافصاح عنها، وقد بينت العديد من الدراسات دوافع الادارة لتدخلها بعمليات القياس كدراسة هيلي وويلين (Healy and Whalen,1999) وفيلد واخرون (Field, et al.,2001) و(صالح ،٢٠٠٣) و(حمد الله،١٩٨٧) :

١- دوافع تعاقدية ، وذلك لتحقيق المصالح الشخصية للإدارة ولتأكيد قدرتها على إدارة أصول الشركة، ولتحقيق خطط حوافزها المتمثلة بالمكافأت النقدية وزيادة الاجور والامان الوظيفي لها.

٢- دوافع للاقتراض، وذلك لتخفيض كلف الاقتراض المفروضة على الشركة من جانب المقرضين.

٣- دوافع ضريبية، وذلك لتأثير على المدفوعات الضريبية ضمن الحدود التي ترغب بها الادارة.

٤- دوافع تشريعية وسياسية، وذلك لتخفيض الكلف السياسية الناجمة عن مطالبة النقابات المهنية السلطات التشريعية والحكومة لزيادة رواتب العاملين وتحسين ظروف عملهم.

٥- دوافع السوق المالي، وذلك للمحافظة على سمعة الشركة أمام منافسيها وللحفاظ على اسعار اسهم الشركة وتعظيمها باستمرار ولمقابلة توقعات المحللين الماليين.

المبحث السادس
استنتاجات الدراسة وتوصياتها

أولا: استنتاجات الدراسة

من خلال استعراضنا لما تقدم نستنتج الاتي:

اولاً: الإعصار المالي كان نتاج تراكم سياسات خاطئة اعتمدتها ادارات كبرى الشركات في عمليات القياس والافصاح المحاسبي ، ادى الى تأثيرعلى اقتصاديات الدول وتكبد المستثمرين خسائر فادحة. ووقوف قادة الدول عاجزين عن ايجاد حلول سحرية للأزمة.

ثانياً: اسباب الاعصار المالي الراهن تعزى الى غياب الشفافية والوضوح والتغاضي عن الاخطاء، وتضخيم الانجازات وتقديم أرقام وهمية عن ارباح خيالية ساهمت في رفع اسعار اسهم تلك الشركات في الاسواق المالية دون مبررات اقتصادية فعلية، وتواطؤ شركات المحاسبة والتدقيق مع مسؤلي هذه الشركات ، وتوسع دائرة الفساد بين المسئولين الكبار في هذه الشركات وتقديم الرشاوي لمسئولين حكومين.

ثالثاً: أثر المدخل الايجابي في النظرية الاقتصادية تأثيراً فعال في صياغة النظرية الايجابية في المحاسبة.

رابعاً: يلعب المدخل الإيجابي الذي يسود الفكر المحاسبي في الوقت الحاضر دوراً في الإعصار المالي الراهن نتيجة ممارسات الإدارة المتحيزة وحرصها على مصلحتها الخاصة وعرض القوائم المالية بما يخدم هذه المصلحة دون مراعاة بقية أطراف المجتمع المالي.

خامساً: قصور المدخل المعياري في وضع ضوابط كافية لسلوك الإدارة أو تعويضاتها.

خامساً:إن غموض مفهوم القيمة العادلة(Fair Value) وغياب التكلفة التارخية وما يدعمها من أدلة موضوعية ساهم من تعقيد الازمة المالية الراهنة.

سادساً: يعتقد الباحثان أن من أسباب الإعصار المالي يرتبط في الأخلاقيات المهنية للإطراف المعنية بتطبيق المعايير والقوانين والأنظمة.

ثانيا: توصيات الدراسة

في ضوء الاستنتاجات السابقة يوصي الباحثان ما يلي:

١- ضرورة تبني المدخلين المعياري والايجابي في الفكر المحاسبي ، فالمعياري يكون الموجه في المدى طويل الأجل (إستراتيجية) ، بما يجب أن يكون علية التطبيق العملي يعتمد على القيم وأهداف، بينما الايجابي يفسر ويبرر الممارسات القائمة ويعتمد على إيجاد حلول للمشكلات (إجرائي) ، والاعتماد الأكبر على التكلفة التارخية في المدخل المعياري.

٢- يجب أن تضع البنوك المركزية قيود على المصارف سواء كانت تجارية أو استثمارية لحماية المودعين من المخاطر التي قد ترتكبها الإدارة.

٣- إعادة النظر بالنظرية النقدية التي تسود السياسة الأمريكية والدول الصناعية الكبرى في الوقت الحاضر، لأن كمية النقود المعروضة في المجتمع غير قادرة وحدها على التحكم بالنمو الاقتصادي.

٤- ضرورة إلزام مجالس إدارات الشركات التقيد بقواعد حوكمة الشركات وتطبيقها.

٥- ضرورة إلزام الأسواق المالية في (Wall Street) بوضع قيوداً على تداول أسهم الشركات المهددة بالإفلاس.

٦- ورة أن تلزم هيئة الأوراق المالية المعنية الشركات المدرجة في البورصات التقيد بتعليمات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة.

٧- رورة إيلاء الجهات الرقابية المعنية بمراقبة الوحدات الاقتصادية الاهتمام بالجوانب الأخلاقية المهنية لمن لهم علاقة في الممارسات المحاسبية.